وسوف يعامل حاملو الجنسية الاسرائيلية ، والسفن والشحنات الاسرائيلية ، مثلهم مثل الاشخاص والسفن والشحنات المتجهة الى اسرائيل او القادمة منها، معاملة غير تمييزية في كل الامور المتعلقة باستخدام القناة · [كذلك] يعتبر الطرفان مضائق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية ، مفتوحة لجميع الدول من اجل حرية الملاحة والطيران · وسوف يحترم الطرفان حقوق كل منهما في الملاحة والطيران الى اي منهما ، عبر مضائق تيران وخليج العقبة » (٣) ·

يستخلص من ذلك ، ان معاهدة السلام المقترحة ، سوف تحقق لاسرائيل علاقات اقتصادية وتجارية كاملة مع مصر ، بالمعنى المتبع دوليا ، بين اي بلدين يقيمان علاقات طبيعية بينهما · والسؤال المطروح الان في اسرائيل ، وحتى قبل توقيع معاهدة السلام ـ التي يبدو توقيعها مسألة وقت لا اكثر في نظر زعماء اسرائيل ـ وعلى اعلى المستويات ، هو الى اي مدى ستستفيد اسرائيل من مرحلة « السلام الاقتصادي » هذه ، وهل ترغب حقا في علاقات اقتصادية وتجارية كاملة ، ام انها تسعى الى استغلال هذه المرحلة لصالحها ، وفرض هيمنة اقتصادية على مصر ، وانطلاقا منها الى البلدان الاخرى في المنطقة في المستقبل؟ ثم اذا كان هذا هو هدفها ، فهل تستطيع ذلك ، باقتصادها شبه المنهار ، وحتى بمساعدة اصدقائها في الخارج ؟

قبل الاجابة على هذه الاسئلة ، لا بد من التطرق الى جملة مميزات تميز الاقتصاد الاسرائيلي في الفترة الحالية على الاقل ، تكون بمجملها نقطة انطلاق غير مشجعة في نظر معظم خبراء الاقتصاد الاسرائيليين ، للمرحلة المقبلة ·

اولا ، الاعتماد على المساعدات الاميركية السنوية في تحويل نشاطات الاقتصاد الاسرائيلي في المجالين العسكري والمدني ، حيث يبلغ معدل ما تحصل عليه اسرائيل سنويا من الولايات المتحدة ملياري دولار · ويتوقع ازدياد هذه المساعدات بعد التوقيع على معاهدة السلام مع مصر ، نظرا لالتزام الولايات المتحدة بتمويل انشاء قاعدتين جويتين في النقب ، بدلا عن قواعد سيناء ·ثانيا، العجز الكبير في ميزان المدفوعات الاسرائيلي ، الذي بلغ نحو ٣١٠٠ مليون دولار سنة ١٩٧٨ (١٨٠٠ مليون دولار دون الواردات الامنية) ، ثم المستوى المرتفعجدا للديون الخارجية لاسرائيل التي بلغت سنة ١٩٧٨ نحو ١٢ مليار دولار (٤) · ثالثا ، التضخم المالي السريع ، حيث بلغ معدل ارتفاع الاسعار سنة ١٩٧٨ نحو ٤٧٪ ، زيادة على معدله سنة ١٩٧٧ · رابعا ، توقف النمو الاقتصادي « منذ ازمة النفط الكبيرة قبل خمس سنين » اثر حرب ١٩٧٣ · «وقد كان التحسن في النمو الاقتصادي سنة ١٩٧٨ ، نتيجة تزايد الطلب ، في الاستهلاك الخاص والعام ، مما لم يساهم في تحسين ميزان المدفوعات »(٥) · خامسا ، نفقات الامن المتزايدة في اسرائيل ، حيث يجري تخصيص ثلث الميزانية العامة لاغراض الامن ، وبمعنى آخر « ٢٠٪ من مجموع المصادر التي يمتلكها